المشهد الرابع
الحرية الدينية

لعل الأزمة أو الأزمات القبطية ـ أو التى تسمى طائفية ـ تدور فى النهاية حول الحرية الدينية، لهذا بات من الضرورى أن تتفق كل الجماعات والتيارات على المعنى الدقيق لممارسة الحرية الدينية للفرد والجماعة، وللأمة فى نهاية الأمر. وهو أمر بالغ الأهمية، لما فيه من تكريس لقواعد للعيش المشترك، حتى تكون الممارسة الدينية جزءا أصيلا من الدوافع المحققة لتماسك الأمة، ودافعا رئيسيا تجاه نهضة الأمة، وقاعدة صلبة لمواجهة التحديات والاعتداءات الخارجية.

لهذا أصبحت مسألة الحرية الدينية من القضايا الشائكة فى العالم العربى والإسلامى. فهناك جدل واسع حول مساحة هذه الحرية ونطاقها. وتتعدد المواقف بين قائل بأهمية أن تكون الحرية الدينية مطلقة، وآخر قد يرى عدم وجود حرية دينية على الإطلاق. وإذا عرفنا الحرية الدينية ـ بوصفها حرية القرار والموقف والرأى الدينى ـ سيكون علينا أن نتعامل مع هذه القضية فى ضوء النظام العام والقيم الأساسية للأمة. ففى البداية علينا أن نؤكد أن الحريات والحقوق والواجبات تنبع من النظام

الحضارى، وليست عالمية كما يروج الغرب، أو وكلاء المشروع الغربى فى بلادنا. فعبر التاريخ نجد تجارب بشرية حضارية تختلف فى قيمها الأساسية. ومشروع العولمة الراهن ليس إلا محاولة لفرض هيمنة القيم الغربية على العالم أجمع.

على هذا نرى أن قضية الحرية الدينية فى العالم العربى والإسلامى يجب أن تناقش من خلال حقيقة هامة، أن الحضارة العربية الإسلامية - بكل جذورها ومكوناتها - حضارة دينية وليست حضارة علمانية أو لا دينية. ومعنى هذا أن الدين هو المقدس الرئيسى فى الحضارة العربية الإسلامية. فى حين أن حضارات أخرى - كالحضارة الغربية مثلا، تقوم على مقدسات أخرى. ففى كل حضارة هناك نظام عام يحقق التجمع والنظام الاجتماعى والإنسانى. وعليه فإن التدين فى حضارتنا هو عماد القيم الأساسية المحققة للنظام العام. ويصبح الخروج على الدين هو خروج على النظام العام. وهذا الأمر ليس مجرد قاعدة فكرية أو فلسفية، بل هى قاعدة سلوكية واجتماعية فى المقام الأول. حيث إن الخروج على النظام العام يعنى خروجا على القيم المنظمة لحياة الناس، مما يشيع الفوضى بينهم. ونؤكد هنا أن انتظام حياة الناس لا يقوم فقط على القانون، بل يقوم على القيم والتقاليد والعرف الاجتماعى أيضا. وفى الحضارة العربية الإسلامية سنجد أن النظام العام يعتمد على القيم الاجتماعية قبل القانون. فى حين أن فى الحضارات المادية - مثل الحضارة الغربية - يكون دور القانون والدولة هو الأساسى فى تحقيق النظام العام.

ولذلك نرى أن الخروج على الدين فى البلاد العربية والإسلامية مثل الخروج على الدولة فى النظام والحضارة الغربية. من هنا نرى أن قضية الحرية الدينية يجب أن تناقش فى ظل مفهوم الحفاظ على النظام العام. ولكن هذا لا يعنى عدم وجود مساحة للحرية الدينية فى الثقافة العربية أو الإسلامية؛ بل يعنى أن نطاق الحرية الدينية فى الحضارة العربية يختلف عن نطاقها وحدودها فى الحضارات الأخرى، ومنها الحضارة الغربية. بهذا نقول أن الحرية الدينية توجد فى نطاق لا يخل بالنظام العام، أى لا يتسبب فى إلحاق الضرر بالقيم الأساسية التى يقوم عليها التجمع الإنسانى فى حضارتنا. وبجانب هذا، سنجد فى كل حضارة هناك مقدسات تحمى من الهجوم والتعدى الذى يمكن أن نعرفه بأنه نوع من السب أو القذف. نقصد من هذا مثلا أن فى الحضارة الغربية مثلا، يسمح بالتعدى على الرموز الدينية، ولا يسمح بالتعدى على رموز الدولة كالعَلَم مثلا، وهو ما يؤكد مرة أخرى أهمية وجود نظام عام وقيم عليا ومقدسة متفق عليها بين الناس، مما يحقق تنظيم الحياة.

أردنا بذلك الوصول إلى بعض القواعد الهامة التى يمكن من خلالها أن نحدد نطاق الحرية الفردية، فمن حق الفرد ممارسة حريته الدينية، دون التعدى على حقوق الأمة. وحقوق الأمة تتمثل فى تحديدها لنظامها العام وقيمها ومقدساتها. وعندما نتكلم عن أول مساحة للحرية الدينية سنجد أنها تتمثل فى الإيمان والتدين نفسه. فكل فرد من حقه أن يقرر إيمانه من عدمه. فالتدين اختيار حر، وإذا أصبح نوعا من الإجبار فلن يكون إيمانا

أو تدينا. ولهذا يكون التدين شأنا فرديا خاصا، يمارس فيه الفرد حريته الدينية. وعليه أيضا يكون انتقال الفرد من دين لآخر هو ممارسة لحرية فردية، لا يجوز منعها، لأن المنع يعنى إجبار الفرد على دين ما. ومرة أخرى، نؤكد أن الإجبار يتعارض مع معنى التدين والإيمان.

وهنا نسأل أنفسنا، هل القرار الفردى بالتدين أو الكفر، أو القرار الفردى بالانتقال من دين لآخر يؤثر على النظام العام؟ سنجد أن الجواب بالنفى. فالقرار الفردى هنا يخص فردا بعينه، ولا يؤثر على النظام العام. وهكذا نحمى حقوق الأمة، وحرية الفرد. ولكن الأمر يختلف عندما يقوم الفرد الذى اختار الكفر بدعوة الناس للخروج على الدين، أى دعوتهم للكفر. فهذا الفعل يعد خروجا على النظام العام، من شأنه أن يضر بتماسك الأمة، لأنه محاولة لهدم قيمة أساسية للأمة. ونقصد هنا الدعوة للكفر، أو الهجوم على الدين والعقائد والرسل، والتى كلها تماثل ما يعرف قانونا بالخروج على النظام العام، والحض على الخروج على الدولة. ففى ثقافتنا التى تقوم على التدين تكون حماية الدين أولى من حماية الدولة. وأيضا سنجد فى هذه المساحة الكثير من الممارسات، التى تعد سبا وقذفا للأنبياء والرسل، وهو أمر لا يجوز تجاه الإنسان العادى أو الشخصية العامة، فما بالنا بالأنبياء والرسل.

وهنا نؤكد على أمر هام، حيث علينا أن نطبق هذه القاعدة على كل عقائد الأمة، فلا يجوز أن يتعرض الإسلام للتعدى والخروج عليه،

وكذلك المسيحية. فالمسيحية عقيدة قطاع فى هذه الأمة. وحماية العقيدة المسيحية من التعدى عليها جزء لا يتجزأ من حماية العقيدة الإسلامية، لأن الخروج على الدين والتدين يؤدى فى النهاية إلى الخروج على منظومة التدين التى تتأسس عليها بنية الأمة. لهذا نرى أن حماية عقائد الأمة مهمة الجميع، وأن مواجهة كل أشكال التعدى على العقائد مهمة الجميع أيضا. فمن يحمى عقيدته ضد أى تعد يجب عليه أن يقف ضد أى تعد على عقائد الآخرين. وهنا تقع على الأغلبية المسئولية الأولى، نظرا لما لها من تأثير. حيث يكون عليها دور أساسى فى حماية عقائد الجماعات الأقل عددا. وهى فى هذا لا تحمى عقائدهم فقط، بل تحمى قيم التدين عموما.

بهذا المعنى يمكن أن نتناول القضية الشائكة، والخاصة بتحول المسيحى للإسلام، أو تحول المسلم للمسيحية. وإيمانا بأن التدين فى حد ذاته لا يصح إلا إذا كان قرارا حرا، لذلك يكون هذا التحول ممارسة للحرية الفردية التى لا تمس حقوق الأمة، ولا تمس النظام العام. وعليه يجب أن يُمكَّن الفرد من هذا التحول، ويجب أن يُمكَّن من تسجيل تحوله، لما لذلك من أهمية فى ترتيب الأوضاع القانونية، وأى منع للفرد من التحول يعد خرقا لحريته الفردية التى لم تتجاوز حقوق الأمة، وفى نفس الوقت يعد إكراها له للبقاء على عقيدة أراد الخروج منها، وهنا لن يصح إيمانه أصلا.

من جانب آخر، علينا أن نعالج مشكلة ردود الفعل الاجتماعية الناتجة من هذا التحول، ففى الواقع سنجد أن التحول من دين لآخر مرفوض

اجتماعيا، وكذلك سنجد له آثارًا اجتماعية بالغة، خاصة فى ما يخص الأسرة التى ينتمى لها هذا الشخص. وهنا يمارس ضغط اجتماعى هائل على الفرد إذا عرف أنه يريد التحول من دينه إلى دين آخر. وهذه القضية بالغة التعقيد، لأنه يجب صيانة حرية الفرد، ولكن ممارسته لهذه الحرية تلحق ضررا بأسرته. ولا يسعنا فى هذا المقام إلا أن نؤكد على أهمية أن يراعى الشخص الحد من تأثير قراره على أسرته، ويتعامل بكل الحرص لحماية الكيان الاجتماعى الذى انتمى له، على أساس قاعدة أن حرية الفرد تمارس بحيث لا يضر الآخرين.

لكن الأمر قد لا يقف عند هذا الحد، ويصل الأمر بأن الشخص الذى تحول عن دينه الأول يحاول أن يدعو الآخرين للخروج على دينهم، والتحول مثله. وهنا تختلف القضية تماما، وتصبح دعوة للخروج على النظام العام. خاصة وأن هذا الأمر يحدث من خلال خطاب يهاجم العقيدة الأولى للشخص لصالح العقيدة الثانية. وهو بهذا يتعدى على حقوق الأمة التى تقوم على الحفاظ على العقائد الدينية. ويسرى هذا الأمر بالنسبة للمسلم المتحول للمسيحية، والمسيحى المتحول للإسلام، لأن كليهما إذا دعا أبناء دينه الأول فسنجد أن دعوته تقوم على نقد دينه الأول لصالح الثانى، وكذلك ستقوم دعوته على محاولة إقناع أبناء عقيدته الأولى بأنهم على خطأ وأن عقيدتهم خطأ. والأمر يتحول فى النهاية - وهو ما حدث مرات عدة - إلى هجوم وسب وقذف لا يقبل فى

حق الأفراد، ولا يقبل تجاه الدولة والنظام العام الدستورى والقانونى، فما بالك وهو يوجه إلى عقيدة دينية، وإلى الرسل والأنبياء.

والحقيقة أن هذا الأمر قد يحدث أيضا من المنتمين لدين دون أن يكونوا قد تحولوا من دين آخر. ففى بعض الممارسات المتعلقة بالدعوة لدى المسلمين، والكرازة - أو التبشير لدى المسيحيين - نجد أن الخطاب الدينى يقوم على الهجوم على العقائد الأخرى، كنوع من الدعوة لعقيدة الشخص. ونرى هنا أن هذا الخطاب ليس خطابا دينيا، وفيه تعد على قيم الأمة وحقوقها. فالأمة التى تقوم على التدين والإيمان لا تقبل التعدى على أى عقيدة دينية سواء كانت عقيدة الأكثرية، أو عقيدة فئة أقل عددا. وكل ما حدث من هجوم على المسيحية، أو هجوم على الإسلام - تحت مسميات الدعوة والتبشير - نراه فعلا ضارا بالأمة وتماسكها، وضارا بالقيم الدينية. فالخطاب الدينى يتسم - بحكم قيمه - بالسمو والرقى، ولا يجوز فيه تحقير عقائد الآخرين. كذلك لا يجوز ممارسة الإغراء أو الإغواء أو الإكراه لتغيير عقيدة شخص ما، فالتحول الناتج عن هذه الممارسات لا يكون إيمانا أو تدينا. ولا يصح من أبناء أى دين ممارسة هذه الأساليب لتحويل شخص إلى دينهم. كذلك فإن تغيير الدين كوسيلة لحل مشكلات الأحوال الشخصية خاصة بالنسبة للمسيحيين - يجعل التحول لدين آخر وسيلة، وليس عن إيمان. وهنا يكون على المؤسسة المسيحية أن تضع أسلوبا مناسبا لحل مشكلات الأحوال

الشخصية. فلا يفيد الإسلام أن يتحول له شخص للحصول على الطلاق مثلا، وهو فى الواقع ما زال مسيحيا.

وهذا الموضوع ينقلنا إلى مسألة الدعوة والتبشير. فالإسلام دين أممى موجه للعالم أجمع، لذلك قام على الدعوة. والمسيحية دين أممى موجه للعالم أجمع، لذلك قامت على التبشير. والحق أننا لا يمكن أن نطالب أى طرف بعدم الدعوة لعقيدته، لأن ذلك يتعارض مع التكليف والوصية التى جاءت فى العقيدة الإسلامية والمسيحية. وهنا نعود مرة أخرى للمبدأ الأساسى، فلأن النظام العام للأمة يقوم على الدين بوصفه القيمة المركزية، لذلك يكون علينا أن نمكّن كل فرد أو جماعة من ممارسة دينه، بما فى ذلك الجانب الدعوى. وهنا نؤكد مرة أخرى أن الخطاب الدعوى أو التبشيرى المعلن والعام - والذى يلتزم بقواعد الخطاب الدينى، والذى يقدم عقيدته ولا يمس عقائد الآخرين، والذى بات متاحا للجميع، أو يمكن أن يكون متاحا للجميع - هو الممارسة الدعوية أو التبشيرية التى لا تلحق الضرر بالأمة، ولا تعد تعديا على نظامها العام.

والحقيقة أن المؤمن مكلف بإيصال الرسالة الدينية للكافة، أى عليه أن يبلغ الآخرين بالعقيدة والرسالة التى آمن بها، ولا يمنعها عن أحد. وهذا أمر يختلف عن مسألة محاولة إخراج جماعة ما من دينها إلى الدين الآخر، كأن يريد المسلم تحويل كل المسيحيين للإسلام، أو يريد المسيحى تحويل كل المسلمين للمسيحية. وهنا عندما نصل لوجود عمل منظم

ومخطط، وله هدف يتجاوز إعلان الرسالة، إلى أهمية أن يقبلها الآخر، سنجد أن الممارسة تخرج عن إطارها الصحيح، وتتحول للهجوم، وكأنها معركة، ومرة أخرى نعرِّض وحدة الأمة وتماسكها للخطر، كما نتعدى على حقوقها ونظامها العام.

يبقى من مجال الحرية الدينية شق يتعلق بالرأى الدينى أو الفكر الدينى. ونتصور هنا أن كل اجتهاد فى الفكر الدينى يجب أن يجد مجاله، فحرية الرأى الدينى يجب أن تصان، لأنها لا تتعدى على حقوق الأمة. فالرأى يواجه بالرأى، وجمهور الأمة هو الحكَم النهائى الذى يحدد الفكر المقبول، وذلك المرفوض. ولكن الاجتهاد الدينى، والذى ظهر فى السنوات الماضية، والذى يقدم رأيا تحت عنوان دينى، ويكون محتواه التشكيك فى الدين والنصوص الدينية، يعود بنا لقضية الدعوة للكفر أو الطعن فى صحة النص الدينى، وهى تعد على حقوق الأمة.

وفى النهاية علينا أن نراعى حرية الفرد، فى إطار حقوق الأمة، بوصفه المعيار الذى نحتكم له. واضعين فى الاعتبار أن الدين هو الرباط المقدس للأمة، وهو الوازع الأساسى لنضالها، والمحرك الأول لنهضتها. فلا نجعل منه قيدا يعرقل النهضة، ولا نحاول التعدى عليه فتضيع كل فرص النهضة، بل تضيع هوية الأمة، ووجودها التاريخى.

***

الخاتمة

المسألة القبطية اليوم تأخذ بعدا جديدا، فهى لم تعد قضية مشكلات منها الجماعة القبطية وتريد لها حلا، بل إن الأمر وصل لمرحلة تأسيس جديد تحتاج من الجماعة القبطية أن تعلن عن مواقفها قبل أن تروى المشكلات التى تعانى منها . ونرى بسبب مرحلة التغير التى نمر بها، أن موقف أو مواقف الجماعة القبطية يمكن أن تشكل تاريخا جديدا للعلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر، بل يمكن أن تكون نموذجا للعلاقات التى يجب أن تربط كل الجماعات المشكِّلة للأمة العربية والإسلامية .

اليوم لا يمكننا أن نرى الأقباط كجماعة تعانى من مشكلات؛ لأن المراحل الانتقالية هى مراحل تغير تؤسس لما بعدها، وليست مجرد استمرار لما كان قبلها . لهذا لم يعد الموقف القبطى فى تصورنا رد فعل فقط، بل هو فعل، مهما تأثر بما كان قبله . وهو فعل لأنه يحدد الطريق الذى تسير فيه الجماعة القبطية، ويحدد علاقتها بأمتها .

نخلص من هذا أننا أمام مرحلة جديدة لن يحكمها فقط موقف جماعات الأكثرية، بل سيحكمها أولا موقف كل جماعة من جماعات الأمة، أيّا كان عددها . ففى المراحل المصيرية تصنع الجماعات والتيارات مستقبلها؛ لأن أى موقف فى اللحظات الحاسمة يحدد المبدأ الذى تلتزم به الجماعة أو التيار، والذى تلزم به، والذى تحاسب عليه . واليوم أصبح على الأقباط لا حل مشكلاتهم، بل المشاركة فى صنع مستقبلهم ومستقبل أمتهم .